

مصر: أوقفوا حملة القمع ضد الصحفيين

تدين اللجنة الدولية لحقوقوقيين اعتقال رسام الكاريكاتير المصري أشرف عمر والصحفي خالد ممدوح واحتجازهما تعسّفاً، وتعريضهما للاختفاء القسري لمجرّد ممارستهما المشروعه لحقهما في حرية التعبير في سياق مزاولتهما لعملهما.

فبتاريخ 22 تموز/يوليو 2024، وبعد أقلّ من شهرٍ على قيام عمر بنشر [رسومات](#) انتقد فيها الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة المصرية على موقع المنصة، أقدم ضباط من جهاز الأمن الوطني بلباس مدني [باحتجاز](#) مقرّ سكن عمر بدقائق أكتوبر غرب القاهرة. وفي أثناء عملية الاقتحام، استولوا على جهاز الأبياد الخاص به، وهاتفه المحمول، ومبلغ 80000 جنيه مصري (أي ما يعادل تقريباً 1600 دولار أميركي) قبل أن يعصبوا عيني عمر ويقتادوه إلى مكان غير معلوم حيث خضع للاختفاء القسري لمدة يومين. وبتاريخ 24 يوليو 2024، وبعد استجوابٍ دام سبع ساعات [حُرِم](#) فيه عمر من التمثيل القانوني الذي وفّره له نقابة الصحفيين وموقع المنصة، اتهمته نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة بالانضمام إلى "مجموعة إرهابية" ونشر "معلومات كاذبة" و"إساءة استخدام" وسائل الإعلام الاجتماعي قبل احتجازه في الحبس الاحتياطي لمدة 15 يوماً.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقوقيين: "تستمرّ السلطات المصرية باللجوء إلى تدابير "مكافحة الإرهاب" وقوانين مكافحة "الأخبار الكاذبة" من أجل اعتقال الصحفيين المستقلين واحتجازهم تعسّفاً وملاحقتهم، في دلالة على حملة القمع المنتشرة والمستمرة في مصر لأي شكل من أشكال المعارضة المتصوّرة." وأضاف قائلاً: "يجب على السلطات المصرية أن تقوم بالإفراج الفوري عن عمر أشرف وإنهاء ملاحقة الصحفيين لمجرّد قيامهم بعملهم."

وكان اعتقال السلطات المصرية لعمر واحتجازه قد وقعاً قبل أقلّ من أسبوعٍ على قيام ضباط بملاص مدنية باعتقال [خالد ممدوح](#)، الصحفي في موقع عربي بوست في 16 تموز/يوليو 2024، وإخضاعه للاختفاء القسري. واقتحم الضباط منزل ممدوح في المقطم بالقاهرة واستولوا على حاسوبه وهاتفه المحمولة، قبل اقتياده إلى جهة مجهولة؛ ورفض ضباط الشرطة إبلاغ أسرته بمصيره على مدى خمسة أيام. وفي 21 تموز/يوليو 2024، ظهر ممدوح أمام نيابة أمن الدولة العليا وخضع [للاستجواب](#) فيما يتعلّق بعمله في مجال الإعلام، ثم اتهم بتمويل "جماعة إرهابية" والانضمام إليها، فضلاً عن نشر "أخبار كاذبة" وأُبقِيَ قيد الحبس الاحتياطي لمدة 15 يوماً.

وهذه ليست المرة الأولى التي تعتقل فيها السلطات المصرية صحفيين يعملون لصالح صحيفة العربي، أو هاف بوست عربي سابقاً. وقضى الصحفي [معتز ودنان](#) أكثر من ثلاث سنوات في الحبس الاحتياطي، من شباط/فبراير 2018 وحتى تموز/يوليو 2021 عقب مقابلة أجراها مع مسؤول مصري سابق انتقد سلوك السلطات المصرية خلال انتخابات العام 2018.

ووقع كلّ من عمر وممدوح ضحيتين لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، تتعارض مع التزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك واجب احترام وحماية وإعمال الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام. ولا تعدّ قضيتا عمر وممدوح غير مألوفتين في مصر، حيث [نُدِّ](#) المؤشر السنوي لحرية الصحافة العالمي 2024 بمصر ووصفها بأنها "واحدة من أكبر سجاني الصحفيين في العالم".

وعليه، تطالب اللجنة الدولية لحقوقوقيين السلطات المصرية بالوقف الفوري لجميع أشكال مضايقة الصحفيين واضطهادهم، بما في ذلك من خلال الاعتقال والاحتجاز التعسّفين والاختفاء القسري، وتدعوها لاتخاذ الخطوات المباشرة لضمان التعدّدية الإعلامية الحقيقية.